برلـمان كوردستـان
والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

المحامية / وهبية زرار اسعد

2014

اسم الكتاب

برلمان كوردستان والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

اعداد: المحامية / وهبية زرار اسعد

تصميم: كارزان سعدي

الطبعة الاولى 2014

مطبعة شهاب – أربيل

رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة 436 **لسنة** 2014

المحتويات

ت	تفاصيل	رقم صفة

المقدمة

ان قضية المرأة على وجه التحديد والعدالة الاجتماعية عموما ليست مسالة الشعارات ، انما هي نهج لبناء المجتمعات واستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة التي على الدولة ان تنتهجها

وتدخل مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن الجهود الأممية لتطوير سياسات الادارة العمومية على المستوى المحلي، حين تدعو دول العالم إلى اعتماد النوع الاجتماعي .

وان الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي،باعتبارها موازنات ترمي باتجاه تحقيق أقصى قدر من العدالة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، أي بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، في ما يتعلق ببنود الموازنات ومن حيث أوجه الإنفاق العام، ونوعية المشاريع المراد تحقيقها من خلال تلك الموازنات العامة على ملء الفجوة المزمنة في عملية التنمية الشاملة والتي تحتاج بالفعل إلى عدالة لا ترتبط بالمساواة بين النساء والرجال فحسب، وإنما أصبحت ترتبط بمبدأ عدالة توزيع الثروات، كما أصبح ينظر لها في الدول الأكثر تقدما وفي مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، وبالمثل فهي ترتبط بتحقيق بنود دستورية تتحدث عنها مختلف الدساتير والتشريعات في العالم والتي ترتبط بمفاهيم مثل المواطنة ومسائل تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة بين المواطنين وما أكثر ما كتب

في الدستور العراقي و وقوانيننا النافذة .ياتي دور اعضاء البرلمان في تبني الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي العمل اثناء عرضها للموافقة في البرلمان .عن طريق مناقشة بنود قوانين الميزانية التي تعدها الحكومة وتعرضها على البرلمان للموافقة (المرحلة النهائية للميزانية) وايضا عن طريق تشجيع الحكومة لاتباع الخطوات الاساسية عند وضعها الميزانية السنوية (المراحل الاولى لوضع الميزانية) .

المبحث الاول/ التعاريف
الميزانية في اقليم كوردستان

تعرف الميزانية بانها: رسم لسياسات وبرامج تسعى من خلالها الحكومات الى تحقيق انجازاتها على الأرض خلال فترة زمنية محددةوعادةما تحدد هذه الفترة الزمنية بعام واحد.

اولا/ المصادر المالية للميزانية السنوية لاقليم كوردستان

بحسب قانون الميزانية في اقليم كوردستان رقم (1) لسنة 2013 فان المصادر الميزانية كانت:

اولا–حصة الإقليم حسب قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 بمعنى حصة ٪17 من العائدا السنوية للعراق حسب المادة (9).

ثانيا/ الإيرادات المحلية

ثالثا/ مبلغ البترودولار للمستهلك محلياً عن نفط خام منتج في الإقليم ومكرر في مصافي الإقليم ومنتج من الغاز الطبيعي في الإقليم

ثانيا/ فصول قانون الميزانية في اقليم كوردستان

يتكون قانون الموازنة العامة لاقليم كوردستان . العراق للسنة المالية 2013 من خمسة فصول رئيسية.

الفصل الأول: الإيرادات/و تعنى الايرادات المالية المحلية و الايرادات النفط

الفصل الثاني: النفقات والعجز/يحدد هذا الفصل مبلغ النفقات الاجمالية للنشاطا

خلال سنة الميزانية و ايضا موضوع العجز في الميزانية

الفصل الثالث: الصلاحيات/ صلاحيات تخويل المسؤلين و المؤسسات للتصرف بالميزانية

الفصل الرابع: الملاكات/ إعداد مفردات ملاكات هيئات الإقليم و توزيع عدد الدرجات الوضيفية.

الفصل الخامس: الأحكام الختامية /مواد متعلقة بالاجراءات المتبعة و الضرورية لتنفيذ الميزانية

ثالثا/ خطوات اعداد الموازنة السنوية في اقليم كوردستان

- تقوم وزارة المالية باعداد الموازنة الكلية عن طريق تقدير حجم الموارد الموجودة.
- تقوم وزارة النخطيط بتوزيع الموارد حسب النشاطات التى سبق وان ارسلت اليها من قبل الوزارت و مؤسسات الدولة الحكومية ثم ياتى دور مجلس الوزراء في الموافقة على الميزانية التشغيلية و وميزانيةالاستثمار و ثم ترسل الى برلمان كوردستان
- تتم مناقشة بنود القانون في برلمان كوردستان ثم ترسل الى رئيس الاقليم للموافقة .؟؟
- بعد الموافقة على الميزانية تصبح حكومة الاقليم الجهة التنفيذية الوحيدة لتنفيذ هذا القانون.
- الرقابة على تنفيذ بنود قانون الميزانية تكون من قبل ديوان الرقابة المالية.

رابعا/ خصائص قانون الميزانية لاقليم كوردستان العراق

- تعتمد على ميزانية الحكومة الفدرالية ,وهي ليست ثابتة لامن حيث المبلغ ولامن حيث الفترة الزمنية.
- تعمد على طريقة وضع مبلغ كلى لمشاريع الوزارات دون تفاصيل دقيقة حول متى وسعر الوحدة الواحدة ...
- لا يتضمن اليات او خطوات حول كيفية اعداد الميزانية
- يجب ان يكون القانون مرفقا ب جدول تفصيلى تبين القيمة الفعلية للنشاطات وليس فقط الاعتماد على مبلغ كلي.
- تم تخصيص مبالغ كبيرة لبض الوزارات ومع اعطاء الصلاحية للوزراء باصدار تعليمات مثلا في قطاع الزراعة و هذايدل على عدم وجود رؤية واضحة و نشاطات معينة من قبل تلك الوزارة
- ليس هناك ما يشير الى الاهتمام بالمراة و احتياجاتها.وقد تم تخصيص مبلغ 1مليار دينار للمجلس الأعلى للمراةفي اقليم كردستان لكن دون التطرق الى مجالات الاهتمام و النشاطات سواء كانت مشاريع توعوية ام مشاريع مباشرة لدعم و تمكين المراة.ام هو فقط لادارةشؤن المجلس الأعلى خلال عام واحد.
- عدم التطرق الى الاحتياجات الفردية من الخدمات الحكومية
- عدم التطرق الى الاختلاف ما بين الاحتياجات البشرية سواء في الريف او المدينة.
- عدم وجود نهج عمل واضح وثابت من قبل الحكومة و محددة حسب الاولويات المعيشية والخدمية للمواطن الذى يغيش في الاقليم و يتاثر حياته بما هو موجود في هذه الميزانية
- ولان الوزارت اى الحكومة هى الجهة الوحيدة التى تقوم بوضع الميزانية فان دور المواطن مهمش و مرتبط بما يراه ممثلوا

الحكومة و بما قررون .حيث لا تعتمد الحكومة في وظع ميزانيتها على مشاريع مقدمة من قبل ممثليها و ليست من وجهة نظر الناس اى ليست هناك لحد الان طريقة متبعة سنوية لاشراك الناس في عملية وظع الميزانية بحسب الاحتياجات والاولويات التى يقررها المواطنون انفسهم.

المبحث الثاني

أولا / ماذا تعني الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؟
(Gender Responsive Budgets/ GRB)

إن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، هي ليست موازنة منفصلة للمرأة، ولكنها موازنة تُخطط، وتُنفذ، وتُتابع وتُقيّم بطريقة حساسة للنوع الاجتماعي ومستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل ,الشباب و الشابات ،المسنين و المسنات ,الاولاد والبنات ,و العاملين والعاملات ,العاطلين عن العمل و العاطلات ,مواطنوا القرى و المدن النساء منهم والرجال .لكي تصبح ميزانية موجهة لكافة افراد الشعب و لخدمتهم .

إن إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي: هو أسلوب لتضمين البعد النوعي في كل مراحل دورة الموازنة، بهدف تحليل الآثار المختلفة لسياسة الدولة المالية فيما يتعلق بالمصروفات وكذلك بالإيرادات على المستويين المركزي والمحلي وأثرها على كل من النساء والرجال، كما يتضمن هذا الأسلوب مقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصروفات، مراعية الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال. وباختصار فإن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ميزانية مرنة وليست كالميزانيات التقليدية التى هي عبارة عن بنود و مبالغ دون تخصيص وتوجيه السياسات العامة مما تؤدي الى سؤ توزيع الموارد بسبب عدم ملائمتها للاحتياجات على نحو مرن .

الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي هي:

- **ميزانية مرنة بامكانها معالجة الحالات المتغيرة حسب تغيرات و احتياجات المجتمع**
- **تؤدي استخدامها الى النهوض بالعدالة الاجتماعية ,منها القضاء على الفقر,تكافؤ الفرص و مراعاة مبادىء حقوق الانسان لتوفير حياة كريمة للمواطنين كافة .**
- **تؤدي استخدامها الى جعل الميزانية ادة لتحقيق نتائج التنمية ستنعكس الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على الشفافية في الادارة المحلية .ورفع نسبة مشاركة المواطنين رجالا كانوا ام نساء في عملية اعداد الميزانية السنوية مع مرور الوقت. لان المغزى من هذه الميزانية هي اشراك المواطنين في عملية وضع الميزانية السنوية عن طريق لجان تمثل المجموعات حسب المناطق و تكون مهمتها تحديد المشارع الخدمية التي تهمهم .او عن طريق قيام الحكومة بمسح المناطق لتحديد احتياجات المواطنين او اية طريقة اخرى تراها الحكومة مناسبة .**
- **تؤدي الى تحقيق الأهداف السياسة العامة,عن طريق معرفة الاحتياجات الاساسية للمواطنين و المواطنات المستفيدين /ات من الخدمات العامة.**
- **طريقة لدمج افراد المجتمع كافة اغنياء و فقراء,رجال ونساء قرويون و حضريون مظفون او عمال لكي يقرروا احياجاتهم . عن طريق**

ايجاد اليات مناسبة تحقق هذا الهدف وتختلف الاليات من دولة الى اخرى.

- بامكان كافة المؤسسات (منها منظمات المجتمع المدنى والمنظمات النسوية) المجتمع المشاركةفي عملية اعداد الموازنة عن طريق تزويد الجهات الحكومية بالدراسات والاحصائيات حول اولويات الموطنين من الخدمات والاحتياجات اليومية وليست محصورة بيد الحكومة كما هي الان.
- أهمية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

ان الحكومات تركز على الدور الانتاجى للمواطن كاساس ليستفيد من ميزانية الحكومة وثروات الدولة، ولا تولي اهتماما بالدور الرعائى الذى يقوم بة الرجال والنساء، الدور الانتاجي عبارة عن ما يقدمه الشخص من سلعة ما او خدمة ما ويقدر بثمن تتحملها الحكومة وتشير اليها في الميزانية، (العمل المدفوع الاجر).

اما بالنسبة للادوار الرعائية مثلا الاهتمام بالاولاد,والمرضى والعجزة وهي غير محددة بثمن و غير مراعية في ميزانية الحكومة .هذه نشاطات يومية تقوم بها النساء عادة و ايظا الرجال.ولكنها تعتبر من واجبات المرأة في كثير من المجتمعات.(العمل غير المدفوع الاجر).

عن طريق تحليل مدى استجابة الميزانية للنوع الاجتماعي وتغير التشريعات المعرقلة وايجاد تشريات و قوانين جديدة و اتباع اجراءات سياسية محددة يمكن معالجة التهميش حسب النوع الاجتماعي و عدم الانحياز لفئة على حساب فئة اخرى.

- السمات الرئيسية للميزانية المسجيبة للنوع الاجتماعي

- **ليست موازنة منفصلة للمرأة**
- **ليست مسالة تقسيم الميزانية 50٪للنساء و 50٪ للرجال.**
- **تُساهم في تحقيق الإنصاف والعدالة النوعية وتكافؤ الفرص**
- **تشجع الاستخدام الأكثر فعالية للموارد لتحقيق المساواة بين النساء والرجال وبلوغ التنمية البشرية.**
- **تعمل على استخدام الموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجال والنساء بشكل متساو.**
- **تسمح لأي بلد باستثمار كافة موارده البشرية (نساءً ورجالاً) للمحافظة على قدرته التنافسية.**
- **تُساعد في التعرف على الفجوات في توزيع الموارد العامة.**
- **تُساهم في تحديد الاحتياجات وفق الأولويات لكل من المرأة والرجل.**
- **تعمل على إعادة تخصيص الموارد بحيث تستجيب لاحتياجات مختلف فئات السكان.**
- **تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الأدوار والقِيَم والقواعد الجندرية وأثر هذا الاختلاف في تحديد مدى مساواة الرجل والمرأة في الاستفادة من أوجه الإنفاق في الموازنة وفي تحمّل أعباء الإيرادات.**

ثانيا/ الخلفية التاريخية للميزانية المستنجيبة للنوع الاجتماع

- قدمت أستراليا أوّل موازنة مستجيبة للنّوع الاجتماعي في العام 1984.
- صدر التدقيق الشامل الأول في حسابات الموازنة الحكومية وتأثيرها على النساء والفتيات 1984.

تم تنظيم تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع في الأقاليم بين الثما نينات والتسعينات .

نموذج من اعداد الميزانية في استراليالعام 95- 96 بـ تحقيق أهداف الموازنة السابقة بتوفير فرص العمل للنساء تدابير وإصلاحات لمساعدة العائلات وإعانات الأمومة .

تحسين حق الحصول على إعانات لرعاية الطفل واعتراف برعاية الراعين، خصوصا النساء منهم اللوات يهتممن بشؤون المرضى والمسنين والعجزة تصحيح الخلل في برامج الرعاية الصحية والبنى التحتية للسكان الأصليين رجالا ونساء تحسينات لسهولة الوصول إلى القضاء للنساء الأستراليات ساعدت الموازنة النسائية في أستراليا النساء في ادارة الشركات الصغيرة وفق دراسات بينت أن المشكلة في نقص المعرفة لدى النساء في تدبير التمويل ومصادره وإدارته، خاصة أن النساء يمتلكن ثلث الشركات، ويشترك 28٪ منهن في شركات مع الرجال.

- بحلول عام 2007 فان عدد الدول التي تبنت الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وصلت الى 90 دولة.

ثالثا/ تبني الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي و الاثار المترتبة على المؤسسات الحكومية

- ان تبني الحكومة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي تستوجب تغيرات في بنية المؤسسات اي هيكلية الدوائر الحالية لكي يستوعب الاحتياجات الجديدة لتلائم وتخدم المرأة و المواطنين كافة ، من بين هذه التغييرات مايلي:

1- تغييرات في السياسات /القانونية، لاقتصادية,التعليمية,الصحية..

2- تغيير في الانضمة /ثقافية ,اجتماعية...

3- تغيير مؤسسات و استحداث اخرى

- تغيير في اعادة توزيع الموارد لمصلحة المرأة.

خامسا/ الاطراف المعنية بوضع الميزانية المستجيبة للدولة؟

ان العمل على ايجاد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي يقع ضمن نطاق الجهود المشتركة للحكومة العراقية و حكومة الاقليم مع وكالات الامم المتحدة لتطوير القطاع العام اي قطاع الحكومة و التركيز على قطاع الخدمات الرئيسية الثلاثة: واليى هي :قطاع التعليم, قطاع الصحة و قطاع الماء و الصرف الصحي لذلك انحصر العمل بالوزارات التالية:

وزارة الصحة.

وزارة التربية والتعليم.

وزارة التعليم العالي.

وزارة البلديات

وزارة التخطيط .

وزارة المالية بما فيها دائرة الموازنة العامة ودائرة ضريبة الدخل هذه الوزارات هي الجهات المعنية للعمل على تطوير قطاع الصحة والتربية والماء والصرف الصحي .حسب الاتفاق تطوير القطاع العام/ الحكومى بين الامم المتحدة وحكومتي العراق و اقليم كردستان.

يمكن اضافة جهات او الغاء الجهات حسب الاستراتيجية السنوية المتبعة للدولة . فمثلا اذا ما تم اعتماد العنف الاسرى في الميزانية ينوط العمل بالوزارات و الجهات المعنية بالمراة.

سادسا/ كيفية قيام الدول على ايجاد الميزانية المستجيبة للدولة؟

ليس هناك طريقة معينة او خطوات ثابتة لاتباعها عند وضع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي فان الدول التي تبنت الميزانية المستجيبة لم تسلك اية وا حدة طريقا مماثلا للاخرى بل قامت كل دولة بتطوير المبادرة الملائمة لها .وهناك استراتيجيات متعددة تستطيع الدول الاستفادة منها لكى تساعدها على ايجاد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بعد ان تنسجم مع مؤسساتها.

اهم الخطوات المتبعة تكون كالاتي:

- القيام بتحليل الميزانية من منظورالنوع الاجتماعي وذلك عن طريق تحليل عائدات وانفاق الميزانية.
- ادخال ميادىء المساواة والنوع الاجتماعي الى هيكلية الميزانية في المراحل الابتدائية لوضع الميزانية.
- قيام الجهة المختصة باعداد الميزانية (وارة التخطيط) باصدار تعليمات الى الوزارات حول ادخال معايير النوع الاجتماعي و مباديء المساواة الى المشاريع.
- التدخل في مرحلة الموافقة ,وذلك عن طريق اضافة معلومات و بيانات الى تقارير الميزانية او قانون الميزانية .

- **تحديد صنف الانفاقات السنوية ,اي تحديد المجالات الخدمية كافة التي تدخل ضمن الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وذلك لتسهيل عمل موظفي الحكومة القائمين على الميزانية**
- **ستراتيجية المتابعة /وذلك عن طريق خلق آلية المتابعة وقت التنفيذ للتاكد من مراعاة الميزانية للمطلبات حسب النوع الاجتماعي.**

سابعا/ تجارب الدول في عملية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

النموذج الاول: تجربة المغرب العربي

(نموذج العمل الحكومى وضع الميزانية المستجيبة)

قامت وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب بتطبيق مشروع "تدعيم القدرات الوطنية في مجال جندرة الميزانية بالشراكة مع صندوق التنمية للأمم المتحدة منذ العام 2002 بهدف عام هو الاهتمام بالمتطلبات والمصالح المختلفة للنساء والرجال والبنين والبنات من خلال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الحكومية، وضمان الإنصاف وتحسين الفعالية وانسجام السياسات العمومية والتوزيع الجيد لموارد الدولة، وقد أطلقت تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2008 مؤخرا بعد أن تم إدماج ستة قطاعات جديدة اعتمدت مقاربة النوع الاجتماعي في بلورة إستراتيجيتها، وهي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة تحديث القطاعات العامة والتكوين المهني، والصناعة التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي، ووزارة الدولة المكلفة بالشباب، وكذا برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

وكانت انطلاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية المغربية في 2005،

وبدأ الوزير الأول/رئيس الحكومة يبعث الرسائل التوجيهية لمختلف القطاعات الوزارية منذ 2006 لإدماج النوع الاجتماعي في

مؤشرات الميزانية، وتلا ذلك ورش العمل حول إصلاح الميزانية المرتكزة على النتائج خلال العامين 2006 و2007 .

مثال حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ودور وزارة العدل في المغرب سنة 2007

خطة وتدابير وزارة العدل في برنامج الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

اولا/ تم إحداث محاكم متخصصة للنظر في القضايا الإدارية والتجارية والعائلية وكذلك تحديث المحاكم، بعد "مدونة الأسرة" الجديدة في سنة 2004، واعتماد قانون الجنسية الجديد في ابريل 2007 لضمان المساواة بين الجنسين وحماية الأطفال .

ثانيا/ تحليل وضعية المنظومة القانونية حسب النوع الاجتماعي الذي يتضمن تحليل وضع المرأة في المنظومة من منظورين:

- **المنظورالأول:** تحليل مقارن للنظام التشريعي حسب النوع الاجتماعي قبل وبعد إصلاحه عبر التذكير بأشكال التمييز المبنية على النوع الاجتماعي التي كانت موجودة في هذا المجال. ومن الأمثلة على الإصلاح، توحيد سن الزواج بالنسبة للمرأة والرجل ب 18 سنة، واشتراط ترخيص القاضي في حالة تعدد الزوجات الذي تم رهنه بشروط قانونية صارمة تجعله أمرا صعبا .

- **المنظورالثاني: تحليل وضعية المرأة في ظل النظام القضائي الحالي، حيث أجري تحليل مفصل لوضعية المرأة في المنظومة القضائية (قضاة وموظفون–اى عدد القاضيات و الموضفات) بهدف الرفع من تمثيلية المرأة. وكذلك قام بدراسة اوضاع سجون النساء.**

النموذج الثاني:تجربة جنوب افريقيا

(نموذج العمل البرلماني لايجاد الميزانية المستجيبة)

في العام 1995 بدأ أعضاء البرلمان في جنوب أفريقيا مع المنظمات غير الحكومية بتحليل الموازنات وفق منظور النوع الاجتماعي .

وفي العام 1997، بدأ إعداد تحليلا للموازنة المراعية للنوع الاجتماعي .

أثارت مبادرات إعداد الموازنة المستجيبة للنّوع الاجتماعي في جنوب أفريقيا مسألة انعدام توفير خدمات المياه لأعداد كبيرة من النساء الفقيرات في المناطق الريفية علاوة على الغياب العام للخدمات الأساسية الأخرى مثل الكهرباء .

- انتبهت إدارة شؤون الأراضي إلى ظروف النساء الخاصة عند تطبيق نظام إصلاح الأراضي وتوزيعها على المستفيدين، حيث أن غالبية النساء لا يمتلكن الحق القانوني في التملك، ولا يبرمن العقود شخصيا وفرصهن في الحصول على عمل مأجور أقل من الرجال، كما أن 80٪ من النساء المعيلات لأسر ويمكنهن التملك لا يمتلكن وظيفة ثابتة أو أجرا.. وعليه قامت باصلاحات لصالح أوضاع النساء وأطفالهن.

- البرنامج الوطني للأشغال العامة في جنوب أفريقيا .

– أشار التقييم الوطني في 1997 أن المرأة كانت تتولى الأعمال الأشد حقارة، وتتقاضى أجرا أقل وتستخدم لفترة أقصر، وتخضع لتدريب أقل، حيث كان نسبة المتدربات 32٪ مقابل نسبة 37٪ للرجال .

- هذه التحسينات ادت الى رفع نسبة النساء العاملات إلى 41٪ ونسبة الشباب إلى 12٪، وقللت نسبة الفقر بين النساء .

المبحث الثالث/

اقليم كوردستان والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

تجربة اقليم كوردستان مع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

ان الميزانية المالية السنوية لاقليم كوردستان ليست ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي .اي ليست من ضمن الميزانيات التي تعتبر مراعية للنوع الاجتماعي و ان تجربة اقليم كردسان مع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لاتتعدى مرحلة التعريف والترويج للميزانية المسجيبة للنوع الاجنماعي لمسؤلين في وزارة التخطيط والوزارات الاخرى المعنيةو تدريبات للتعريف بموضوع و اهمية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتم اصدر تقرير اولي

حول طرح الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في كوردستان العراق الصادر في تشرين الثاني 2013.و هذا

التقرير اعد من قبل (شيلاكوين–خبيرة الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي لدى المعهد الملكي الاستوائي للممارسات والسياسات الانمائية و المدعومة من قبل وكالة الامم المتحدة للمرأة ضمن خطة التنمية العامة للحكومة العراقية و حكومة اقليم كوردستان

ويتضمن التقرير شرح الميزانيةالمستجيبة للنوع الاجتماعي في البداية ثم يبدأ بتحليل موازنة اقليم كوردستان فيما يتعلق بتنظيم عملية اعداد الموازنة و هيكلية قانون الميزانية و محتوى ميزانية 2013ومن ثم القيود المفروضة على المعلومات المتعلقة بالموازنةفي اقليم كوردستان

المبحث الرابع

دور اعضاء البرلمان في العمل على ايجادالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

اولا/ دور برلمان كوردستان

الدور التمثيلي

عضو البرلمان يمثل الشعب و مصالح الناخبين ويعمل على تلبية مطالبهم. أى أن أعضاء البرلمان يقومون بدور الوساطة بين دوائرهم الانتخابية من ناحية والحكومة والأجهزة الإدارية والرسمية من ناحية أخرى. اي ان النائب يكون وسيطا بين الناخبين وبين الحكومة، فهو يتدخل لدى الإدارة والحكومة والوزراء ليلفت نظرهم إلى بعض القرارات غير الملائمة التى يعود أثرها بالضرر على المواطنين" كذلك يطالب بتحقيق بعض المطالب الخاصة لأبناء دائرته.

الدور التشريعي:

ينصرف البرلمان الى وضع القوانين أساسا. ولهذا، فإن دور البرلمان الأول هو وضع او تشريع القوانين . حتى أن التسمية المرادفة للبرلمان فى مختلف الثقافات المعاصرة هي المؤسسة أو

السلطة التشريعية. وبرغم أن مبادرة اقتراح القوانين تأتى غالبا من جانب السلطة التنفيذية، فإن ذلك لا ينفى دور البرلمان فى مناقشتها وتعديلها قبل الموافقة عليها، وكذلك اقتراح قوانين جديدة بناء على طلب عشرة اعضاء . فالقانون ما هو إلا تعبير عن إرادة المجتمع وأولوياته، التى يجسدها المشرع فى صورة قواعد عامة تحكم التفاعلات بين الأفراد والجماعات وتنظم العمل والعيش المشترك بينهم.

الدور الرقا بي :

الرقابة الممارسة على الحكومة من قبل البرلمان" وتعتبر تلك الرقابة البرلمانية من أقدم وظائف البرلمان تاريخيا، البرلمان هو المسئول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة. ولكن عملية رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية لا تتم بدون توازن فى القوة السياسية بينهما، مراعاة لمبدأ الفصل بين السلطات، الذى هو أساس الديمقراطية وشرط الاستقرار السياسى(لغالبية الدول) فالرقابة البرلمانية وسيلة لحماية مصلحة الشعب، ومنع الانحراف، والالتزام بالسياسية التنموية التى وافق عليها البرلمان، والالتزام بالميزانية التى أقرها، حفاظا على الأموال العامة من الإهدار. ويعتبر البرلمان سلطة رقابة سياسية على السلطة التنفيذية تحاسبها وتراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها، ويستطيع البرلمان من خلالها التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية

وأعمالها ومدى استهدافها الصالح العام، ويكون له مراجعتها وإعادتها الى الطريق الصحيح إذا انحرفت.

اساليب الرقابة:

1. المداولة" أي فتح نقاش أو حوار سياسي حول الخطوط العامة للسياسة أو حول أي موضوع سياسي وتشريعي، وتمثل اداة مهمة لنقد المواضيع المعروضة للمداولة ولفت الانتباه إلى الكثير من الهموم وتمكين المعارضة من اداء دور سياسي واكتساب الخبرة السياسية.
2. السؤال" أي الاستيضاح الموجه بهدف التعرف على مسالة معينة تدخل في الإختصاصات وتتعلق باعمال وزارئه وتعود اهميتها إلى قدرتها في الحصول على معلومات مهمة تفيد في نقد سياسة الحكومة وفي كشف بعض المعلومات الخاطئة.
3. التحقيق" غالبا ما يتم ذلك بانشاء لجنة تعمل على التحقيق في المسائل والموضوعات المعينة تتصل بالنشاط التشريعي أو التنفيذي.
4. الاستجواب" يختلف عن السؤال في حمله معنى المحاسبة أو الاتهام الموجه وتتم عن طريق مناقشة جادة من قبل النواب وتنتهي نتيجه بطرح الثقة أو سحبها منه

5. الرقابة المالية" وهي مناقشة وقبول الميزانية والايرادات والنفقات والضريبة والكمارك، والاجراءات المحاسبية، والقدرة على التاكيد من تطبيق التشريعات المالية.

ثانيا/ دور البرلمانيات

ان البرلمانيات والتي بلغت عددهن في الدورة الحالية الى (34) اي ثلث اعضاء البرلمان تقريبا ولهن نفس الحقوق المذكورة اعلاه مثل زملائهم البرلمانيين متمثلا بالقدرة وحق المساءلة والرقابة في إطار الوظيفة التشريعية على أرض الواقع، في السياسات والمشاريع الحكومية. وايضا حق الإصلاح والتطوير التشريعي أن معضم السياسات التي لم تستجب لاحتياجات النساء تم صياغتها في غيابهن، وبما ان عدد النساء البرلمانيات زادت بشكل كبير بسبب نضام الكوتا٪30 في اقليم كوردستان فان باستطاعتهن التاثير على التشريعات و الرقابة على الحكومة .بحيث تستطيع البرلمانيات القيام بدور هام في انجاح عملية "إعداد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي، وتحويل المسألة و قظايا المرأة من شعارات إلى تطبيقات حقيقية في كافة المجالات و السياسات في الدولة منها الميزانية العامة السنوية لتكون ميزانية مستجيبة لمطالب و احتياجات المرأة.

ان اتباع "الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي"تؤدي الى التقوية والتطوير البرلماني، لأنّها من أهم الآليات المعاصرة للربط

بين السياسات العامة وترقية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، كما أنّها وسيلة فعالة لتحقيق التمكين الأكثر عدالة وانصافا للمرأة، التي لم تستطع النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار بسبب المنافسة الشديدة مع الرجل، خصوصا على مستوى الحكم المحلي، ويمكن ملاحظة تكامل مفاهيم "الديمقراطية التشاركية المستجيبة للنوع الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، الكوتا، ..."، لكنها تحتاج إلى آليات تنفيذية من خلال تخصيص ميزانية مستجيبة مطالب وحقوق المرأة.

ثالثا/ العمل المشترك بين البرلمان و الحكومة

مراجعة قانون الميزانية العامة للدولة بما يتفق مع الموازنات

1- المستجيبة للنوع الاجتماعي.

2- إعداد مشروع قانون الميزانية العامة للدولة،والذي يصدر سنوياً ما ينص صراحة على مراعاة احتياجات النوع الاجتماعي في الموازنة العامة. مع إلزام الجهات المختلفة بتوفير البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

رابعا/ كيفية التعاون المشترك بين الاطراف المعنية والمهتمة لايجاد ميزانية ذكية مستجيبة للنوع الاجتماعي

يجب على الاطراف المشاركة و المعنية (الحكومة و البرلمان) والاطراف الاخرى التي تريد المشاركة مثلامنظمات المجتمع المدنى و القطاع الخاص ام اشخاص /طلاب الجامعات، التركيز

على ايجاد اليات لاشراك المواطنين, لان المنضمات كثيرا ما تقوم باحصائيات او بحوث لكن غلبا لا يستفاد منها و كذلك بالنسبة للجامعات حيث يقدم اليها سنويا مئات البحوت و الدراسات في عملية اعداد الموازنة لكي تخدمهم اكثر و لكي تتقرب الميزانية منهم اكثر . وليس باضرورة ان يفهم كل مواطن موضوع الموازنة ولكنه ليس اسهل من انيقوم المواطن باقتراح ما يحتاجه من مشاريع و منشآت اساسية و آنية لكي تدخل في الميزانية السنوية .

المبحث الخامس

أولا/ التحديات

- أهم تحدى يواجه حكومة اقليم كوردستان هو عدم استقلالية ميزانيتها و تبعيتها الى الحكومة الفدرالية.وقد يؤدي الى صعوبة تحديد رؤية عامة للعمل على ايجاد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- يتمثل التحدي الثاني بعدم وجود خلفية تاريخية حول كيفية العمل على ايجاد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- مع ان هناك دول استفادت من بنود الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية منع كافة اشكال العنف ضد المرأة (سيداو)، باعتبارها

تتضمن اهم المجالات المعنية بالمرأة فبالتالي تسهل عملية تحديد احتياجات المرأة في المجتمع،لكن بالنسبة لاقليم كوردستان و العراق، فان بنود هذه الاتفاقية لا تطبق على ارض الواقع مع ان العراق صادق عليها.

- تحدى اخر هو كيفية ايجاد قنوات للمواطنين لاقتراح وتحديد اولوياتهم واحتياجاتهم للحكومة، وقيام الحكومة بادراجها ضمن ميزانيتها السنوية.

ثانيا/ اقتراحات وتوصيات للعمل على ايجاد ميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في اقليم كوردستان

اولا/ برلمان اقليم كوردستان

لكي يقوم برلمان كوردستان بدور فعال عليه ان يقوم بـ:

اولا: تزويد اعضاء البرلمان الجدد بالمعلومات الضرورية حول أهمية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.من قبل رئاسة البرلمان ام مركز البحوث والدراسات في برلمان كوردستان او اية جهة اخرى تعني بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

ثانيا: قيام أعضاء برلمان كوردستان العراق بالتقرب من المواطنين و زيارتهم للتتعرف اكثر الى مطالبهم و يمكن ايضا ان يطلب من المواطنين رفع تقارير حول احتياجاتهم شريطة الا تهمل هذه التقارير .

ثالثا: تشجيع الحكومة على القيام بما يلزم للعمل على وضع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في اقليم كوردستان. من خلال

ثانياً: حكومة اقليم كوردستان

ينبغي على الحكومة فرض إدراج احتياجات "النوع الاجتماعي" ضمن اهتمامات صناعة القرار السياسي في الدول، من خلال تصحيح طرق إعداد و وضع الميزانيات من خلال:

1-تعزيز قدرات كوادردوائرالموازنةوالتخطيط في الوزارات الدولة.

2- تحليل السياسات المالية العامة من منظور حقوق المرأة، يمكن ان تستفيد حكومة اقليم كوردستان من بنود اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي صادقت عليها العراق باعتبارها تطرقت الى كافة احتياجات النساء.

3- تنظيم برامج تدريبية مخصصة لأعضاء لجان إعداد الموازنة العامة، مع ضمان مشاركة المراقبين والمسئولين الماليين بالجهات المختلفة في البرامج التدريبية، على أن يسبق البرنامج التدريبي فترة إعداد الموازنة العامة

3- المجلس الأعلى للمرأة في اقليم كوردستان

تنظيم مؤتمر الوطني حول إدماج النوع الاجتماعي في التنمية عن طريق جمع المعلومات والإحصائيات المستجيبة للنوع الاجتماعي وإتاحتها، ودراسة ومراجعة واقع موازنات المؤسسات الرسمية في اقليم كوردستان وتحليل مدى استجابتها لاحتياجات المرأة والتنسيق مع الوزارات المختصة لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامجها وموازناتها، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.التواصل و التنسيق لتزويد البرلمان بالمعلومات الضرورية المتوفرة حول احتياجات المرأة لادخالها الى الميزانية السنوية عند مناقشتها في البرلمان.

4- جهة تقوم بمهمة التنسيق و التعاون و جمع المعلومات

تحديد جهة رسمية تكون مهامها تزويد الحكومة و البرلمان بكل ما يلزم بخصوص الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي،من خلال جمع المعلومات و ايضا قيامها بدراسات وبحوث حول هذا الموضوع.هذه الجهة يمكن ان تكون دائرة من الدوائر الحكومية

و يمكن ايضا ان يقوم بهذا الدور (مركز الدراسات و البحوث في برلمان كردستان.

5- جهات اخرى

يمكـن ايضـا اشـراك جهـات اخـرى :مثـل دائـرة الاحصـاء و الجامعـات و منظمـات المجتمـع المـدني ،بمـا يتـوفر لـديهم مـن أحصاءات او معلومات او تقارير حول احتياجات الفئات المختلفة داخل المجتمع.

المصادر والمراجع

- قانون انتخابات اقليم كوردستان سنة1992 المعدل.
- قانون الميزانية لاقليم كوردستان رقم (1) سنة 2013.
- تقرير اولي حول طرح الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في كوردستان العراق الصادر في تشرين الثاني 2013. اعد من قبل (شيلاكوين–خبيرة الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي لدى المعهد الملكي الاستوائي للمارسات والسياسات الانمائية و المدعومة من قبل وكالة الامم المتحدة للمرأة ضمن خطة التنمية العامة للحكومة العراقية و حكومة اقليم كوردستان.
- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة2012–2016.
- دعم القدرة البرلمانية على المساءلة والمحاسبة عبر آلية إدماج النوع الاجتماعي الباحث: الأمين سويقات و الباحث: عصام بن الشيخ
- اشكالية وظيفة الرقابة البرلمانية في برلمان اقليم كردستان العراق للباحثة:أميرة عبدالله جاف ألدستور العراقي لسنة 2005.
- ماذا نقصد بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي للكاتبة (سلام سميسم) بحث منشور في جريدة المواطن.
- منهج دورة تدريبية حول دور الحكومة و الميزانية المستجيبة في كانون الثانى2014 قامت بها الدكتورة:مایاترى و محللة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي(ماركا اوزنوس).المدعومة من قبل وكالة الامم المتحدة للمراة و المعهد الملكي الاستوائي للمارسات والسياسات الانمائية